

# الصيرفة الاسلامية وعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية

د. محمد شريف توفيق  
استاذ المحاسبة المالية – كلية التجارة جامعة الزقازيق

٢٠٠٨

## مقدمة :

- تستند الصيرفة الاسلامية **Islamic Banking** علي المقومات التالية:
- ◀ تحريم الفائدة في المعاملات المالية، بمعنى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وعدم تقديم القروض النقدية بفائدة.
  - ◀ تحريم كافة أشكال الاحتكار ومنع الاحتياز بصوره المختلفه.
  - ◀ توجيه الموارد المالية إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي النافع للمجتمع.
  - ◀ عدم توظيف الموارد المالية في مجالات يكون محلها محرم تحريماً قاطعاً مثل تجارة الخمور أو لحوم الخنزير.
  - ◀ تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.

ويمارس هذه الصيرفة حالياً بتوسع في العالم المؤسسات المالية الاسلامية، وذلك في غيبة شبه كاملة من المعايير المحاسبية الاسلامية خصوصاً المنظمة لعرض قوائمها المالية. فمعايير المحاسبة المصرية التي اصدرتها وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ شملت:

- (١) اطار اعداد وعرض القوائم المالية (عموما وليس للمؤسسات المالية).
- (٢) معيار رقم ١: عرض القوائم المالية IAS 1 (عموما).
- (٣) معيار رقم ٤: قوائم التدفق النقدي IAS 7 (عموما ولمؤسسة مالية غير اسلامية).
- (٤) معيار رقم ١٩: الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة IAS 30 (قائمة الدخل والميزانية فقط لمؤسسة مالية غير اسلامية).

وبذلك فهي تخلوا من معيار "عرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية" التي تمارس نشاطات الصيرفة الاسلامية. كما ان هذا المعيار لا يتوافر في معايير المملكة العربية السعودية ومعايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الا انه يتوافر فقط باللغة الانجليزية في المعايير المالىزية<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.socpa.org.sa>

<http://www.gccao.org>

<http://www.masb.org.my>

وفي ضوء غيبة كل من موضوع الصيرفة الإسلامية عن الفكر المحاسبي والمعياري الأخير المشار اليه، يتناول هذا البحث كلا العنصرين (الصيرفة الإسلامية أو الفكر الخاص بالنظام المصرفي الإسلامي لاهميته المتزايدة حالياً، وعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية) وذلك من واقع تجربة بنك فيصل الإسلامي بمصر (المعروضة علي موقعه بشبكة الانترنت) كنموذج. ويجدر الإشارة في هذا الشأن الي: (١) ان غيبة المعيار المشار اليه جعل البنك يلجأ لاعداد قوائمه طبقاً لاسس اعداد القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٧/٦/٢٠٠٢ وتعديلاتها وليس معايير المحاسبة المصرية، (٢) ان كافة اعمال بنك فيصل الإسلامي تخضع في المقام الاول لرقابة الهيئة الشرعية والتي تتولي اعتماد كافة عقود المعاملات ومراجعة تلك المعاملات من الناحية التطبيقية.

### القسم الاول: الصيرفة الإسلامية<sup>٢</sup> الفكر الخاص بالنظام المصرفي الإسلامي

يتناول هذا القسم مبادئ الصيرفة الإسلامية – الفكر الخاص بالنظام المصرفي الإسلامي – صور استخدام الاموال في المصارف الإسلامية (الشركة – المضاربة – البيع – الاجارة – عقد السلم – عقد الاستصناع – المزارعة والمساقاة – اجارة الخدمات – بيع التورق) – صناديق الزكاة – منظمات وهيئات البنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية (التي يشترك بنك فيصل الإسلامي في معظمها، مع الإشارة الي ان هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [www.aaofii.com](http://www.aaofii.com) بالبحرين قد اصدرت عدد ٢١ معياراً محاسبياً طبقاً للشريعة الإسلامية). ويجدر الإشارة الي ان الصيرفة الإسلامية والفكر الخاص بالنظام المصرفي الإسلامي يشكلان اساس وخلفية اعداد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

### ١/١ مبادئ الصيرفة الإسلامية

- تتمثل المبادئ الحاكمة التي قامت عليها الصيرفة الإسلامية في :
- ◀ تحريم الربا (الفائدة) في المعاملات المالية، بمعنى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وعدم تقديم القروض النقدية بفائدة.
  - ◀ تحريم كافة أشكال الاحتكار ومنع الاكتمال بصوره المختلفة.
  - ◀ توجيه الموارد المالية إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي النافع للمجتمع.
  - ◀ عدم توظيف الموارد المالية في مجالات يكون محلها محرم تحريماً قاطعاً مثل تجارة الخمر أو لحوم الخنزير.
  - ◀ تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.

## ٢/١ الفكر الخاص بالنظام المصرفى الإسلامى

يقوم الأساس الفكرى للصيرفة الإسلامية على فكرتين هما:

الأولى : النقود ليست سلعة كسائر السلع تباع وتشتري بجنسها بأزيد من قيمتها، ولكن لها أحكام خاصة وردت فى باب خاص بها فى الفقه تحت مسمى [باب الصرف]. وهو يوضح أن النقود يجرى فيها الربا ولهذا يحرم بيعها بأزيد من قيمتها من جنسها، ولا تسترد بأزيد من قيمتها عند إقراضها لأن البيع بأزيد من القيمة. وكذلك رد القرض بأزيد منه يُعد من الربا الذى حرّمته الشريعة الإسلامية. وبذلك تصبح وظيفة النقود محصورة فى كونها وسيطاً للتبادل ومخزناً للقيمة وأنها أداة لتقويم أثمان الأشياء، وبالتالي فهى ليست سلعة خاضعة للعرض والطلب، وإنما هى مقياس للقيم فقط تؤدى وظيفتها فى الحفاظ على استقرار المعاملات المالية دون التأثير المباشر فى قيمة السلع والخدمات.

عمل المصارف الإسلامية قائم على استبعاد الفائدة كعائد على رءوس الأموال المستثمرة، وإنما يأتى العائد من خلال التعامل بموجب العقود الخاصة بالمعاملات التى تنظم حركة الأموال فى قنوات النشاط الاقتصادى الحقيقى النافع للمجتمع هى بذاتها أدوات التمويل الإسلامية المطبقة من خلال النظام المصرفى الإسلامى.

الثانية : مع التسليم بوجود فوارق فى الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، إلا أن الإسلام لا يجعل ذلك سبباً فى التفرقة بين الناس فى الحقوق والواجبات أو المنزلة عند الله عز وجل. وإن كانت تلك الفوارق ضرورية كى يستخدم الناس بعضهم بعضاً لتدور عملية الإنتاج ويسعى الناس إلى الكسب والرزق فيستفيد كلا الطرفين فى النهاية (المعطى للأجر والأخذ له). وعليه فإذا وجد ذو الدخل المحدودة الذين لا يتحصلون من الدخل إلا على ما هو أدنى من حد الكفاية كان لزاماً على الأغنياء سد عوزهم من أموالهم الخاصة، ولذلك كانت فريضة الزكاة التى تضعها المصارف الإسلامية نصب أعينها وتنشئ لها الإدارات المتخصصة داخل هيكلها الرئيسية، هذا بالإضافة إلى تفعيل نظام القروض الحسنة الممنوحة للأفراد ذوى الحاجات والتى تسدد دون أية عوائد أو مصاريف وعلى آجال مناسبة.

## ٣/١ صور إستخدام الأموال فى المصارف الإسلامية

إن ضخ الأموال فى القنوات الاستثمارية المختلفة هو من أهم الأدوار التى تقوم بها المصارف الإسلامية حيث تعتمد على مجموعة من أدوات استخدام الأموال المستمدة من الفقه الإسلامى والتى تقوم بصفة أساسية على مفهوم (المشاركة والبيوع). وفيما يلى تفصيل لتلك الأدوات والأساليب التى تتحدد علاقة البنك بالعملاء المستثمرين وفقاً لها :

### ١/٣/١ الشركة

وهى إحدى الصيغ التى بموجبها يشترك البنك مع أحد عملائه فى مشروع معين لكل منهما جزء ثابت من رأس المال، وقد يكون هذا المشروع تجارياً أى قائم على شراء وتسويق سلعة معينة مثل السيارات أو آلات طباعة أو مواد غذائية من خلال صفقة معينة يتفق على تحديد تكلفتها الإجمالية حيث يعقد البنك مع عميله عقد شركة فى شراء

وتسويق هذه السلع وكل طرف منهما يشترك بحصة معلومة في رأس المال على أن يقتسما عائد هذه الصفقة من الربح بعد الانتهاء من تسويقها بحسب رأس مال كل منهما بعد خصم حصة القائم بالإدارة من إجمالي الإيرادات أو على نحو ما يتفقان عليه، أما الخسارة فيتم تقسيمها حسب رأس المال لا غير.

هذا وقد يكون المشروع إنتاجياً في أي قطاع من قطاعات الإنتاج صناعياً كان أو زراعياً أو خدمياً فيسهم كل طرف بحصة في رأس مال المشروع وتنشأ بينهما شركة مساهمة وذلك وفق القواعد القانونية للشركات المساهمة.

والقاعدة الأساسية في عقود الشركة هذه والتي تحكمها فقهاً هي قاعدة (الغنم بالغرم) أي أن الشريكين كما أن لهما أن يقتسما سويًا أرباح الشركة فلا بد أن يتحمل كل منهما بنصيبه من الخسارة إن حدثت دون أن يلقي عبؤها على طرف واحد فقط.

هذا وقد يكون المشروع إنتاجياً في أي قطاع من قطاعات الإنتاج صناعياً كان أو زراعياً أو خدمياً فيسهم كل طرف بحصة في رأس مال المشروع وتنشأ بينهما شركة مساهمة وذلك وفق القواعد القانونية للشركات المساهمة.

والقاعدة الأساسية في عقود الشركة هذه والتي تحكمها فقهاً هي قاعدة (الغنم بالغرم) أي أن الشريكين، كما أن لهما أن يقتسما سويًا أرباح الشركة فلا بد أن يتحمل كل منهما بنصيبه من الخسارة إن حدثت دون أن يلقي عبؤها على طرف واحد فقط.

### ٢/٣/١ المضاربة

المضاربة في الشريعة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السعي فيها في طلب الرزق والمعاش. وعقد المضاربة في الشريعة هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة في تشغيله واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبرة في تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى مضارب بعمله. ويتفق رب المال مع صاحب العمل على أن يعطيه مالا يستثمره له والربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة في الربح وليس من رأس المال. أما الخسارة فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده والعامل في المال يتحمل خسارة جهده وعدم حصوله على عائد، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل في عمله على نحو تسبب في تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه ذلك فهو يضمن تلك الخسارة التي تحققت ولا شيء على رب المال.

وهذا النموذج من العقود يقوم في الأساس على الأمانة من جهة المضارب بعمله والصدق والإخلاص وهي من الصفات الجديرة بغرسها في نفوس التجار ورجال الأعمال لأن المضاربة باب عظيم الفائدة للنشاط الاقتصادي، حيث يوجد كثير من الناس لديهم الكفاءة والقدرة على تشغيل الأموال ولكنهم مفتقدون للمال. وبذلك تيسر عقود المضاربة فتح أبواب الرزق لكثير من العاملين وزيادة حركة التجارة. كما أن عقد المضاربة يمكن أن يقوم بدور فعال في تدبير الموارد المالية لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية الكبيرة ذات التكلفة الرأسمالية المرتفعة والتي تقوم بها الدولة أو الشركات الخاصة دون اللجوء إلى الاقتراض من

أسواق المال المحلية أو الدولية أو الحكومات. وذلك إذا ما طرحت تكلفة التمويل في صورة صكوك تتيح لحملتها الاشتراك في أرباح هذه المشروعات وتكون قابلة للتداول في أسواق رأس المال.

### ٣/٣/١ البيع

شراء السلع وبيعها للعملاء يمثل أحد أشكال عقود المعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية على أساس البيع الأجل. أي بتقسيم ثمن المبيع على آجال يتفق عليها البنك مع العميل طالب الشراء. وأهم أشكال هذه البيوع هو ما يعرف ببيع المرابحة، حيث أن عقد شراء السلعة المباعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية يضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشتري على تلك الزيادة وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقة. أي أن البنك يوضح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يحمل على قيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله المشتري.

هذا ويتم تحديد قيمة السلعة وربحية البنك بين كل من البنك والعميل قبل إبرام عقد البيع فإذا اتفق الطرفان وأصدر العميل أمره إلى البنك بشراء السلعة أبرما بينهما وعداً يسمى وعداً بالبيع، وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر العميل طالب الشراء بتوافر السلعة لدى البنك لكي يحضر لاستلامها. وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبه تنتقل ملكية السلعة المباعة إلى العميل، ويترتب على ذلك التزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على النحو المتفق عليه في العقد وخلال الفترة الزمنية المحددة.

وهذه الطريقة التي تعرف ببيع المرابحة، تعطي للعميل المشتري ميزة لا تتحقق في أساليب البيع الأخرى مثل بيع المساومة. وهذه الميزة هي أن البنك لو استطاع عند قيامه بشراء السلعة من السوق أن يحصل على خصم من البائع يخفض تكلفة السلعة عما هو محدد بعقد الوعد بالبيع، والذي سبق وأن اتفق عليه البنك مع العميل فإن المبلغ المخصص يكون شرعاً من حق العميل طالب الشراء، ويتم بموجبه تخفيض القيمة البيعية بمقدار هذا الخصم ولا يكون هذا الخصم من صالح البنك. كما أن هذا الأسلوب يعطي العميل الحق شرعاً في رد المبيع وفسخ عقد البيع إذا ثبت أن البنك قد حدد للسلعة ثمناً أكبر من الثمن الذي اشتراها به. فالعلاقة البيعية هنا لا بد أن تقوم على الإفصاح والشفافية وعدم التغيرير بالمشتريين وعدم التدليس عليهم، ولهذا فإنها تسمى ببيع الأمانة.

### ٤/٣/١ الإجارة

عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة في الفقه الإسلامي وأساسه أنه بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البائع. أي أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعة أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل، وتظل ملكية الرقبة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك في خلال مدة معلومة هي مدة الإجارة للأصل، فإذا انتهت المدة يعود الأصل إلى ماله والذي يملك بعد ذلك أن يبيعه لأي جهة سواء كانت تلك الجهة هي المستأجرة للأصل ابتداءً أو غيرها، كما يملك أيضاً أن يؤجره إلى أي جهة أخرى، فضلاً عن أن هناك أسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك.

والفائدة الحقيقية من عقد الإجارة هي أن الأصول الرأسمالية التي يحتاج إليها العملاء مثل

الأوناش الضخمة والأجهزة أو الآلات ذات التكلفة المرتفعة وغيرها قد تكون تكلفتها أكبر بكثير مما يحتمله السادة رجال الأعمال، فيمكن للبنك بما لديه من أموال أن يوفر تلك الأصول ويؤجرها إلى رجال الأعمال مقابل أجره عن الأصل يتفق عليها وخلال فترة زمنية يحددها عقد الجارة. وبذلك يتحصل المستأجر على منفعة الأصل مقابل تكلفة محددة تكون في مقدوره عادة. وبلا شك أن هذا الأسلوب من المعاملات يحقق العديد من المزايا للمستأجرين حيث يوفر لهم جزءاً كبيراً من السيولة النقدية التي يمكن توجيهها إلى التشغيل دون اللجوء إلى الاقتراض لشراء وملكية هذه الأصول، كما أن تكلفة الإجارة تحمل على حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة، كما أن إجارة الأصل تساعد المستأجر على تجديد الأصول المستأجرة التي يحتاج إليها وفقاً لأحدث التطورات في مجال تكنولوجيا الأجهزة والمعدات كما أن تكاليف الصيانة عادة ما تتحملها الشركات المؤجرة للأصل حتى يبقى الأصل على حاله التي تمكن المستأجر من الانتفاع به.

### ٥/٣/١ عقد السلم

قد يكون لعقد السلم بعض المواصفات المتعلقة به وتميزه عن عقود البيع المعهودة التي تسلم فيه السلع للمشتري في الحال ويدفع ثمنها للبايع بناء على عقد البيع المبرم بين طرفيه أو تسلم فيه السلع مع تقسيط الثمن على آجال حسبما يتفق عليه بين طرفي العقد. وهذه المواصفات الخاصة بعقد السلم نابعة من طبيعة ذلك العقد، حيث أنه عقد بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري، ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح والأرز والذي لم يأت بعد حين حصاده وجمعه. وعلى ذلك فقد أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها وتسليم الثمن للبايع. وهذه القيود الدقيقة التي أحيط بها العقد من ضرورة تحديد نوع المبيع وجنسه وصفته ووزنه وكيله لنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما لا يملك. بحيث لا يجوز أن يقع عقد البيع على نفس السلع الغائبة.

ولكن نظراً لحاجة الناس إلى مثل هذا النوع من المعاملات رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البيع الذي عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف، والذي يقوم على أن يبيع المرء سلعة محددة الوزن والكمية والنوع والصفة والجنس مع تحديد زمن ومكان التسليم على أن يدفع المشتري الثمن نقداً في مجلس التعاقد. وأجازت الشريعة الإسلامية هذا البيع على ذلك النحو لأن الناس كانوا يحتاجون إلى الأموال رجاء أن يسدوها عندما يحصدون زراعتهم ومحاصيلهم فأباح لهم الشريعة أن يبيعوا مثل هذه المحاصيل التي لم تجمع بعد بموجب عقد السلم السابق ذكره، فينتفع البائع بالثمن وينتفع المشتري بالسلعة عند استلامها. وبذلك تتحقق المصلحة لطرفي العقد دون غرر أو غبن على أحدهما.

### ٦/٣/١ عقد الاستصناع

وهو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات... إلخ. وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصورة في عالمنا اليوم، ويتم تسليم السلعة في زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعة.

### ٧/٣/١ المزارعة والمساقاة

تقوم المزارعة بأن يقدم أحد الأشخاص أرضاً زراعية يملكها إلى آخر ليقوم بزراعتها على أن يكون ناتج الزرع بينهما حسب الاتفاق الذي يرتضيانه.

والمساقاة هي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار الفواكه أو النخيل مثلاً مقابل حصة من ثمارها كالنصف أو الثلث أو الربع حسبما يتفقان عليه.

### ٨/٣/١ إجارة الخدمات

شرعت الإجارة لتملك المنفعة مقابل عوض وللمستأجر (مالك المنفعة) الحق في بيع حق الانتفاع المملوك له للغير بموافقة الموجر الأصلي بمقابل يساوي أو يقل أو يزيد عن الأجرة المدفوعة للموجر الأصلي.

وعلي هذا فإن إجارة الخدمات تعني بيع خدمة ما للانتفاع بها مقابل قيام مشتريها بسداد قيمتها بالكامل أو علي دفعات علي حسب الاتفاق، مع إمكانية قيام المستأجر ببيعها إلي شخص آخر مقابل أجرة مختلفة وبشروط سداد مختلفة أيضاً ، وفي الواقع المصرفي يقوم البنك الإسلامي بشراء حق انتفاع العديد من الخدمات من مؤجريها مثل شركات الخدمات المتخصصة في المجالات المختلفة كشركات الطيران ووكالات السياحة والسفر والمدارس والجامعات والمستشفيات مقابل قيمة محددة نقداً، ثم يبيع هذا الحق لعملائه بعقود إجارة موازية مقابل أجرة مؤجلة أو علي أقساط مع تحقيق هامش ربح مناسب. وبذلك يقوم البنك بتوفير التمويل الإسلامي اللازم لتغطية مصاريف الدراسة والتعليم والسفر والسياحة الدينية والعلاج الطبي والعمليات الجراحية وعمليات الصيانة والنظافة والاشتراك في النوادي الرياضية وغيرها بما يلبي حاجة الأفراد بالمجتمع.

### ٩/٣/١ بيع التورق

يختلف معني بيع التورق عن مفهوم التوريق .. فالتوريق معناه طلب الورق أي النقد ، والمقصود هنا عموم النقد، واستورق الرجل أي طلب الورق أي الحصول علي نقود. والتعريف الاصطلاحي لبيع التورق هو أن يشتري الرجل سلعة نسيئة (أي بالأجل) ثم يبيعه لغير بانعها الأول نقداً بأقل مما اشتراها به في الغالب ليحصل بذلك علي النقد.

وقد أجاز جمهور العلماء علي إباحة التورق لعموم قوله تعالي ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) <البقرة الآية: ٢٧٥>، ولحديث الرسول صلي الله عليه وسلم الذي رواه سعيد الخدي وأبو هريرة - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلي الله عليه وسلم استعمل رجلاً علي خبير فجاءه بتمر جنيب (أي طيب) فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم : أكل تمر خبير هكذا؟ قال لا والله يا رسول الله إنا لتأخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم : "لا تفعل بعُ الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيباً" (متفق عليه) ، ولأنه لم يظهر فيه قصد الربا ولا صورته ، وكذلك لأن الأصل في العقود والمعاملات الإباحية حتى يقوم الدليل علي تحريمها ، كما أن الحاجة داعية إليه لقضاء دين أو زواج أو علاج وما إلي ذلك من الحاجات التي تعرض للناس في معيشتهم اليومية ومتطلباتهم الأسرية مثل إجراء تشطيبات أو تجهيزات للمنزل أو غيره مما لا



يتيسر الحصول عليه بعقود السلم أو المرابحة ، كما أن المحتاج قد لا يجد في الغالب من يساعده علي قضاء حاجته بالتبرع أو القرض الحسن . إلا أن العلماء قد اشترطوا أن يكون العميل فعلاً في أشد الاحتياج للنقد ولا يستطيع الحصول عليه من أي مصدر آخر لأن ترك الأمور بدون هذا المحدد قد يكون له من آثار سيئة علي الاقتصاد عامة وانتشار ظاهرة حرق البضائع المعروفة.

## ٤/١ صناديق الزكاة

الزكاة لغةً هي النماء والزيادة ، وفي اصطلاح الفقهاء الشرعيين هي "إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وحال الحول، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام.

ومصارف الزكاة هي أوجه إنفاقها وقد حددتها الشريعة بثمانية أوجه هي :  
الفقراء.. المساكين.. العاملين عليها (أى الذين يبعثهم الحاكم لجمعها وتوريدها إلى بيت مال المسلمين) - والمؤلفة قلوبهم  
(هم حديثوا عهد بالإسلام ويرجى من وراء دعمهم بالمال تحقيق مصلحة كبيرة لأمة الإسلام).

§ وفي الرقاب.. (أى تحرير الأرقاء والعبيد إعطائهم حريتهم).  
§ والغارمين.. وهم (الذين يتحملون أداء الديون عن بعض المسلمين منعاً للنزاع وتأليفاً للقلوب بين المسلمين) فيعطون من الزكاة بدل ما دفعوه فى سبيل ذلك.  
§ وفى سبيل الله.. (أى فى كل طريق يرجى منه رفع كلمة الله وتعاليم الدين الإسلامى).  
§ وابن السبيل.. (وهو المسافر الذى حال السفر بينه وبين ماله فانقطع بذلك عن بلده وأهله وماله فيعطى من الزكاة حتى يرجع إلى بلده).

ويتمثل الدور المباشر للزكاة فى تحقيق التكافل والأمن الاجتماعى من خلال إغناء الفقراء والمساكين، وأمن الدولة ضد المخاطر الخارجية التوعية بتعاليم الإسلام فى بلدان العالم بكافة وسائل النشر والإعلام، والعمل على تأليف القلوب وقطع دابر النزاع بينهم... أما الدور غير المباشر فيتمثل فى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات بما تؤدى إلى اتجاه المنظمين إلى مقابلتها بمزيد من الاستثمار، مما يعنى مزيداً من النشاط الاقتصادى فى المجتمع.

وتعد صناديق الزكاة سمة أساسية من سمات النظام المصرفى الإسلامى، وتنشئها البنوك الإسلامية لتزاول من خلالها أداء خدمات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمعات التى تعمل بها عن طريق إحياء فريضة الزكاة، التى تستهدف رعاية المستحقين للزكاة وتقديم العون لهم من ناحية وتطهير أموال من يجب عليهم أداء الزكاة من ناحية أخرى. وتتضمن القوائم المالية والحسابات الختامية للبنوك الإسلامية حسابات مستقلة لصناديق الزكاة بها (ح/ الموارد والمصرف لصندوق الزكاة) تشمل فى جانب الموارد زكوات المساهمين وكافة المتعاملين معها وخاصة أصحاب الودائع وأيضاً جميع الأفراد والهيئات بالمجتمع الذين يرغبون فى تفويض البنوك الإسلامية فى صرف زكواتهم، وتشمل فى جانب المصارف الإنفاق الموجه إلى الفئات والبنود التى تندرج تحت المصارف الشرعية الثمانية للزكاة سواء كان هذا الإنفاق نقدياً أو عينياً. وصناديق الزكاة فى البنوك الإسلامية



تمثل إدارات مستقلة وأجهزة متكاملة لها مواردها البشرية والمالية الخاصة، وتمتلك من الإمكانيات الفنية والأساليب الحديثة ما يجعلها فى كثير من البنوك بمثابة مؤسسات اقتصادية لها ثقلها، بل إن بعضها طور من أنشطته عن طريق إنشاء مراكز تدريب مهنية وعلمية تابعة تعمل الآن كمراكز إشعاع بينى عظيمة النفع.

## ٥/١ منظمات وهيئات البنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية

نجح المنظمون والقائمون على أمور الصناعة المصرفية الإسلامية فى إنشاء وتكوين مجموعة كبيرة من منظمات وهيئات البنية التحتية التى تحتضن العمل المصرفى الإسلامى وتعمل على تدعيم وترسيخ آليات عمله وعلى مد جسور التفاهم والتعاون وتفعيل أطر التعايش بينه وبين الصناعة المصرفية التقليدية والسلطات النقدية والمنظمات الدولية المشرفة على الأمور المصرفية والمالية فى العالم. ومن أهم هذه الهيئات :

- ◀ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- ◀ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.
- ◀ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.
- ◀ البنك الإسلامى للتنمية بجدة.
- ◀ مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية.
- ◀ محفظة البنوك الإسلامية.
- ◀ السوق المالية الإسلامية الدولية
- ◀ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.
- ◀ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

◀ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية : [www.islamicfi.com](http://www.islamicfi.com)

تم تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة دولية مستقلة لا تهدف للربح فى شهر مايو ٢٠٠١م، وتحددت أهم أهداف المجلس فى :

- ◀ التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- ◀ تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة فى المجالات التى تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.
- ◀ العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
- ◀ العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.

وفى سبيله لتحقيق تلك الأهداف فإن المجلس يقوم بعدد من الوظائف من أهمها:

- ◀ إصدار النشرات التعريفية، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، والدراسات والبحوث، وغيرها من وسائل النشر الحديثة.

- ◀ عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل لتحقيق أهداف المجلس.
- ◀ التعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة، وتشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية وغير الحكومية.
- ◀ إنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم رسالة المجلس والعمل المالي والاقتصادى الإسلامى بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة.
- ◀ المشاركة فى إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للعناصر العاملة فى الحقل المصرفى والمالى الإسلامى.

◀ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) : [www.aaofi.com](http://www.aaofi.com)

إن من أهم ركائز دعم مسيرة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو توافر مؤسسة مهنية يكون من مهامها الرئيسية إعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يتلاءم مع البيئة التى تعمل بها البنوك الإسلامية فى الوقت الحالى فى ظل الثنائية المتواجدة لنظم وقواعد العمل المصرفى على مستوى كل دولة وكذلك على المستويين الإقليمى والدولى.

وهذا هو الدور الذى تضطلع به حالياً "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وهى مؤسسة إسلامية دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تقوم على إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة ومبادئ وأخلاقيات العمل المصرفى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية فى شهر صفر (١٠٤١٠ هـ / فبراير ١٩٩٠م)، ومقرها : المنامة عاصمة مملكة البحرين.

وللهيئة الكثير من الجهود الطيبة التى قامت بها فى مجالات تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق توفير فرص التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد البحوث.

كذلك فقد قامت الهيئة بإصدار عدد من الإصدارات المهمة التى تنظم العمل المصرفى الإسلامى. من أهمها :

◀ إصدار مجموعة متكاملة من قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وأهمها تجربة إصدار الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards Accounting and Auditing Organization (SSs) التى اصدرتها الهيئة for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥.

- ◀ قواعد الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.
  - ◀ مجموعة القواعد والمتطلبات الشرعية لأدوات التمويل والاستثمار الإسلامية.
  - ◀ بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، وكيفية حسابها.
- وقد كان لهذه الجهود الأثر الكبير فى إخراج العديد من النظم والأساليب المحاسبية التى تستند إلى قواعد وأصول الصيرفة الإسلامية إلى حيز الواقع، بل وساعدت على ظهور

عدد من صيغ التمويل والاستثمار ذات الصبغة والمضمون الإسلامى، والتي لم يعهدها الفكر المصرفى التقليدى من قبل.

◀ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا : [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)

تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية فى نوفمبر عام ٢٠٠٢م كهيئة مستقلة تعمل على الإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وبدعم من البنوك المركزية والسلطات النقدية لعدد من الدول بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية القائمة على الرقابة والإشراف على الصناعة المصرفية العالمية.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس حالياً (٦٥) عضواً من بينهم (١٩) عضو ممثلين لهيئات ومنظمات رقابة وإشراف دولية من أهمها : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية.

وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمجلس فى الإشراف والتنظيم ووضع القواعد الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وفى هذا الإطار تتحدد مسؤوليات المجلس فى الآتى :

- ◀ تأصيل ونشر الأسس والمبادئ التى تحكم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتكييفها بما لا يتعارض مع المعايير الدولية المطبقة وشريطة اتساقها مع الشريعة الإسلامية.
- ◀ الاتصال والتعاون مع المؤسسات الدولية المناط بها وضع المعايير والمبادئ الحاكمة فى مجال إحداث الاستقرار المالى والنقدى.
- ◀ دعم الممارسات العملية الخاصة بمهارات إدارة المخاطر بالنسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال البحوث والتدريب والمعونات التقنية.
- ◀ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ونشر الدراسات والاستطلاعات، وتشجيع البحوث الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
- ◀ تأسيس قاعدة بيانات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وللخدمات والمنتجات التى تقدمها ولخبراء الصناعة.

◀ البنك الإسلامى للتنمية (جدة) : [www.isdb.org.sa](http://www.isdb.org.sa)

البنك الإسلامى للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذى عُقد فى مدينة جدة فى شهر ذى القعدة عام ١٣٩٣هـ (الموافق ديسمبر عام ١٩٧٣م). وتم افتتاح البنك رسمياً فى شهر شوال عام ١٣٩٥هـ (أكتوبر عام ١٩٧٥م).

والهدف من إنشاء البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية فى الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم البنك بالعديد من الوظائف من أهمها، المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية فى الدول الأعضاء بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لهذه الدول فى أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة وتلقى الودائع ويقوم بتعبئة الموارد المالية بالوسائل الشرعية المختلفة، ومن مسؤوليات البنك المساعدة فى تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجارى بينها وبخاصة فى السلع

الإنتاجية وتقديم المساعدات الفنية لها والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادي المالى والمصرفى فى الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويقع المقر الرئيسى للبنك فى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ويبلغ عدد الأعضاء به ٥٥ عضواً وله ثلاثة مكاتب إقليمية فى كل من ماليزيا والمغرب وكازاخستان.

◀ مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية (البحرين) : [www.lmcbahrain.com](http://www.lmcbahrain.com)

تعتبر إدارة السيولة أحد أهم التحديات التى تواجه المصارف الإسلامية، وخصوصاً فى ظل تعذر قيام هذه المصارف بالافتراض من السوق التقليدية مقابل الفائدة وعدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها فى حالات أزمات السيولة المؤقتة.

لذلك فقد قامت مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على رأسها البنك الإسلامى للتنمية وبنك دى الإسلامى وبيت التمويل الكويتى بالإضافة إلى بنك البحرين الإسلامى عام ٢٠٠٢م بإنشاء مركز لإدارة السيولة للمصارف الإسلامية مقره مملكة البحرين، ليقوم بعدد من الوظائف المهمة، منها على سبيل المثال :

- ◀ تسهيل إنشاء سوق مال بينية (Interbank) تتيح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إدارة الفجوات المالية بين أصولها وخصومها.
- ◀ توفير السيولة قصيرة الأجل وإتاحة أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول (كالصكوك) والتى تمكن البنوك الإسلامية من استغلال فوائض السيولة لديها.
- ◀ توفير فرص الاستثمار قصيرة الأجل والمقبولة شرعاً وذات الأسعار التنافسية والتى تُعد أفضل من عمليات المراجحات على السلع إلى جرى التعامل بها فى السوق.
- ◀ تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من سهولة تسهيل الأوراق المالية لتحسين صورة محافظها المالية.
- ◀ السعى لخلق سوق ثانوية يمكن تداول الأدوات المالية الإسلامية بها.

◀ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة :

اعتمد مجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية قرار إنشاء هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة مستقلة لتمويل التجارة وكياناً جديداً فى مجموعة البنك يتمثل هدفها الرئيسى فى تنمية التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات التمويلية للتجارة والاضطلاع بالأنشطة التى من شأنها أن تيسر التجارة البينية والتجارة الدولية للدول الأعضاء.. هذا وقد تم توقيع اتفاقية تأسيس هذه المؤسسة فى ٢٠٠٦/٥/٣٠م وعقد الاجتماع الأول لجمعيتها العمومية بمقر البنك فى جدة يوم ٢٠٠٦/٩/٩م. وفيما يلى نورد أهم معالم المؤسسة وسماتها الرئيسية :

◀ المؤسسة كيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامى للتنمية وتتمتع بشخصية اعتبارية كاملة.

◀ الأعضاء المؤسسون فى المؤسسة هم المشاركون فى برنامج تمويل الصادرات وبعض

المؤسسات المشاركة في محفظة البنوك الإسلامية وبما يعنى انتهاء دور هاتين المنظمتين (برنامج تمويل الصادرات + محفظة البنوك الإسلامية) بمجرد بدء نشاط المؤسسة.

- ◀ يبلغ رأسمال المؤسسة المكتتب فيه عند التأسيس (٤٣٢٥١٠٠٠٠) \$.
- ◀ مقرها الرئيسى فى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وأول فرع لها فى مدينة دى فى دولة الإمارات، مع إمكانية إنشاء فروع أخرى تحددها المؤسسة حسب الحاجة.
- ◀ أن يكون رأسمال المؤسسة المصرح به (٣) بلايين \$ ورأسمالها المطروح للاكتتاب (٥٠٠) مليون \$ وأن يكون للبنك الإسلامى للتنمية أغلبية أسهم المؤسسة فى كل الأوقات.

#### ◀ السوق المالية الإسلامية الدولية : [www.iifm.net](http://www.iifm.net)

فى أبريل من عام ٢٠٠٢م تم تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية فى البحرين، وقد جاء تأسيس السوق نتيجة لجهود مشتركة بين جهات مالية ورقابية هامة. وهى مؤسسة نقد البحرين والبنك الإسلامى للتنمية والبنك المركزى السودانى والبنك المركزى الأندونيسى ووزارة المالية بدولة تنزانيا وكذلك هيئة الاستثمارات الخارجية بماليزيا.

ويهدف إنشاء تلك السوق إلى معالجة نقص وغياب الأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية وكذلك معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية، فمعظم نشاطات البنوك الإسلامية تتركز على التعامل فى السلع ويشكل هذا الجزء الأكبر من نشاطها ولكن يجب الالتفات إلى أن هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام البنوك الإسلامية مثل صكوك المضاربات الإسلامية وصكوك التأجير التى بدأت تنتشر فى الآونة الأخيرة. وكذلك فإن من أهم ما تهدف إليه هذه السوق أيضاً هو خلق أدوات مالية استثمارية جديدة تسهم فى خلق سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة تعمل على جذب استثمارات الدول الإسلامية بالأسواق التقليدية وكذلك تعمل على جذب المستثمرين من العملاء الراغبين فى التعامل فى هذه الأدوات وفقاً للشريعة الإسلامية، والذين لم يجدوا أمامهم سوى التعامل فى الأدوات التقليدية المنتشرة.

وقد تكونت إدارة السوق المالية من لجتين أساسيتين هما "اللجنة الشرعية" التى تضم فى عضويتها علماء وفقهاء مختصين بعلوم وقضايا الاقتصاد وتختص بتقرير مدى اتفاق الأدوات الاستثمارية مع الشريعة ولجنة أخرى تختص بأعمال البحوث والتطوير.

#### ◀ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف : [www.iirating.com](http://www.iirating.com)

فى عام ٢٠٠٤م تم إعلان تدشين أعمال الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التى اتخذت من البحرين مقراً رئيسياً لأعمالها. وتعتبر الوكالة أول وكالة متخصصة فى تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على المؤسسات المالية الدولية التقليدية.

ويبلغ رأس مال الوكالة (١٠) ملايين دولار أمريكى، ويعود للبنك الإسلامى للتنمية مبادرة التأسيس وهو المساهم الأكبر فيها وتبلغ حصته ٤٢% بينما يساهم بحصة ١١% كل

من بنك البحرين الإسلامي وبيت التمويل الكويتي وبنك أبوظبي الإسلامي وشركة التكافل المالية. كما تساهم مجموعة البركة بنسبة ٥% وشركتي "جيه. سي. آر." الباكستانية للتصنيف وشركة كابيتال انتلجنس القبرصية بنسبة ٥,٣% و ٢% لكل منهما على الترتيب. وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف.

والهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة هو مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة خصوصاً مع البنوك الأجنبية، كما أنها تضيف الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها حيث سيكون التصنيف الذي ستصدره هذه الوكالة معتمداً على المستوى الدولي. ومن المنتظر أن يتسع دور هذه الوكالة بشكل كبير مع دخول البنوك حيز تطبيق معايير بازل II مع بداية عام ٢٠٠٧م.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات : [www.iciec.com](http://www.iciec.com)

وهي واحدة من مجموعة المؤسسات التي أنشأها البنك الإسلامي للتنمية في إطار الدور التنموي الذي يلعبه على صعيد الدول والمجتمعات الإسلامية. وتهدف المؤسسة إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول، وتقوم بتقديم الخدمات للمصدرين والمستثمرين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بتأمين وإعادة تأمين الصادرات لتغطية المخاطر التجارية والمخاطر القطرية، وهو أول نظام للتأمين على مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية وفقاً للشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

وأول المستفيدين من هذه النوعية من الخدمات هو قطاع المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بوجه خاص، حيث تستفيد من بوليصة المصارف العامة التي استحدثتها المؤسسة والتي توفر للبنوك التأمين المباشر ضد مخاطر عدم السداد تجارية كانت أم قطرية، كما يمكنها الاستفادة من الفرص التصديرية التي توفرها للمصارف لاسيما في دول مصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة كبعض الدول الإفريقية.

### القسم الثاني:

## عرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية (قوائم بنك فيصل الإسلامي كنموذج)

### غرض البنك :

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمراية والمساهمة فيها بالداخل والخارج وذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

## الميزانية

### الاصول:

نقدية وارصدة لدي البنك المركزي  
 ارصدة لدي البنوك  
 استثمارات مالية بغرض المتاجرة  
 استثمارات مالية متاحة للبيع  
 مشاركات ومضاربات ومرابحات – تجارية و انتاجية واستثمارات  
 عقارية (بعد خصم المخصص)  
 استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق  
 استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة  
 ارصدة مدينة واصول اخري  
 اصول ثابتة (بعد خصم مجمع الاهلاك)  
 اجمالي الاصول

### الالتزامات وحقوق المساهمين

#### الالتزامات

ارصدة مستحقة للبنوك  
 اوعية ادخارية  
 شهادات ادخار  
 ارصدة دائنة والتزامات اخري  
 دائنون توزيعات  
 القرض المساند  
 مخصصات اخري  
 اجمالي الالتزامات

### حقوق المساهمين

رأس المال المدفوع  
 الاحتياطات  
 ارباح محتجزة  
 احتياطي خاص (مخصص لاستثمارات مالية)  
 اجمالي حقوق المساهمين  
 صافي ارباح العام  
 اجمالي حقوق المساهمين وصافي ارباح العام

### اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

#### التزامات عرضية وارتباطات

التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات اخري

## قائمة الدخل

عائد عمليات المشاركات والمضاربات والمرابحات تجارية و انتاجية واستثمارات عقارية  
يخصم:



عائد الاوعية الادخارية  
صافي العائد  
عمولات و اتعاب خدمات مصرفية  
توزيعات الاسهم  
ارباح (خسائر) عمليات النقد الاجنبي  
ارباح بيع استثمارات مالية  
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة  
ايرادات عمليات اخري  
صافي ايرادات النشاط

#### يخصم:

مخصصات  
فروق تقييم استثمارات مالية اخري  
الزكاة المستحقة شرعا  
مصروفات عمومية وادارية واهلاكات  
صافي ارباح العام  
نصيب السهم من توزيعات المساهمين في صافي ارباح العام

#### قائمة التغير في حقوق المساهمين

راس المال	احتياطي عام	احتياطي خاص	ارباح محتجزة الارباح	صافي الاجمالي
--------------	----------------	----------------	-------------------------	---------------

الرصيد في بداية العام السابق				
صافي ارباح العام				
المحول للاحتياطيات والارباح المحتجزة				
الارباح الموزعة				
الرصيد في نهاية العام السابق				
الرصيد في بداية العام الحالي				
فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع				
صافي ارباح العام				
الرصيد في نهاية العام الحالي				

#### قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل  
صافي ارباح العام  
تعديلات لتسوية صافي ارباح العام مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل  
الاهلاك والاستهلاك  
مخصصات  
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة و اخري  
المستخدم من المخصصات  
مخصصات انتفي الغرض منها  
فروق اعادة تقييم مخصصات العملة الاجنبية

(ارباح) بيع استثمارات مائة  
 (ارباح) عمليات نقد اجنبي  
صافي النقص (الزيادة) في الاصول  
 استثمارات مالية بغرض المتاجرة  
 استثمارات مالية متاحة للبيع  
 مشاركات ومضاربات ومرابحات – تجارية و انتاجية واستثمارات  
 عقارية  
 ارصدة مدينة واصول اخري  
صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات  
 ارصدة مستحقة للبنوك  
 اوعية ادخارية  
 شهادات ادخار  
 ارصدة دائنة والتزامات اخري  
 مخصصات اخري  
 صافي التدفقات التشغيلية

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار  
 (مشتريات) متحصلات من استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق  
 متحصلات (مشتريات) استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة  
 مدفوعات لشراء اصول ثابتة  
 صافي التدفقات الاستثمارية

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل  
 توزيعات الارباح المدفوعة  
 صافي التدفقات التمويلية

= صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام  
 رصيد النقدية وما في حكمها – اول العام  
 رصيد النقدية وما في حكمها – اخر العام

وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:  
 نقدية وارصدة لدي البنك المركزي  
 ارصدة لدي البنوك  
 = النقدية وما في حكمها – اخر العام

قائمة التوزيعات المقترحة للارباح

صافي ارباح العام  
 + ارباح محتجزة في اول العام  
 الاجمالي  
يوزع كالآتي:  
 احتياطي عام

توزيعات المساهمين  
حصة العاملين  
مكافأة مجلس الادارة وهيئة الرقابة الشرعية  
ارباح محتجزة في نهاية العام  
الاجمالي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

## النشاط

اهم السياسات المحاسبية:

اسس اعداد القوائم المالية: طبقا لاسس اعداد القوائم المالية للبنوك الصادرة  
عن البنك المركزي المصري في ٢٧/٦/٢٠٠٢.

المعاملات بالعملات الاجنبية

تحقق الايراد

تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة

تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق

تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة

مخصص عمليات التوظيف والالتزامات العرضية

الاهلاك والاستهلاك

الضرائب

استثمارات مالية بغرض المتاجرة

استثمارات مالية متاحة للبيع

مشاركات ومضاربات ومرابحات تجارية و انتاجية واستثمارات عقارية (بعد المخصص)

مخصص عمليات التوظيف والاستثمار

استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق

استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة

اوعية ادخارية

مخصصات اخري

حقوق المساهمين

احتياطي خاص (مخصص لاستثمارات مالية)

## ارباح (خسائر) النقد الاجنبي

فروق تقييم استثمارات مالية اخري

الزكاة المستحقة شرعا علي اموال البنك: تعتبر من تكاليف الحصول علي الارباح وليست توزيعا للربح ، ويتم استبعاد الاصول الثابتة وما في حكمها من وعاء الزكاة وفقا للقواعد الشرعية.

نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي ارباح العام:

$$\begin{aligned} & \text{صافي ارباح العام} \\ & + \text{ارباح محتجزة عن العام الماضي} \\ & \text{يخصم: مكافأة مجلس الادارة وهيئة الرقابة الشرعية} \\ & \text{يخصم: حصة العاملين في الارباح} \\ & = \text{حصة المساهمين في صافي ارباح العام} \\ & \div \text{المتوسط المرجح لعدد الاسهم} \\ & = \text{نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي ارباح العام} \end{aligned}$$

الموقف الضريبي

## المراجع

محمد شريف توفيق، "استكمال المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الاسلامية: دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"

<http://mstawfik.tripod.com/is.pdf>

- <http://www.faisalbank.com.eg>
- <http://www.aaofi.com>
- <http://www.cao.gov.eg>
- <http://www.cma.gov.eg>
- <http://www.masb.org.my>
- <http://www.socpa.org.sa>
- <http://www.gccao.org>
- <http://accounting-standards.7p.com>
- <http://mstawfik.7p.com/ita.htm>